



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

قاعدة بيانات الإتحاد العربي للنقابات Arab Trade Union Confederation Data Base

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الإتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

قاعدة البيانات

بطاقة تعريفية

العنوان:	بين إرادة الإصلاح و إدارة التغيير
الموضوع:	إقتصاد
المؤلف:	مروان المعشر
صورة:	
النوع:	مقال تحليلي
اللغة:	عربية
سنة النشر:	٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦
المصدر:	الغد تم نشر هذا المقال في جريدة
الرابط الإلكتروني للمصدر:	لا يوجد

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

بين إرادة الإصلاح و إدارة التغيير

لا يختلف كثيرون على أن الاقتصاد الأردني اليوم في وضع حرج، وبحاجة إلى معالجة منهجية وطويلة الأمد.

كما يدرك الاقتصاديون تماماً، داخل الحكومة وخارجها، أن مثل هذه المعالجة تحتاج إلى الابتعاد عن النظام الريعي واعتماد نظام مبني على الإنتاجية وخلق فرص عمل حقيقية في القطاع الخاص .

عدم وجود إرادة سياسية لتغيير منبعه أن البعض من النخب في مراكز صنع القرار لا يريد خسارة امتيازاته، وهنا بعض آخر يخشى من البدء بعملية تحتاج نفساً طويلاً ومصداقية لدى من يقوم بها أمام الناس، كما تحتاج إلى برامج لا تهتمش فئات في المجتمع ليس لديها المهارات اللازمة لتحسين مستوى معيشتها جراء هذا التغيير.



مروان المعشر

لن يتم التغيير المطلوب إلا من قيادات وحركات ليس لديها تصور اقتصادي واضح فحسب، وإنما أيضاً حنكة سياسية لإدارة وتنفيذ هذا التصور؛ حركات لها مصداقية شعبية، تستطيع من خلالها إقناع القواعد الشعبية بالتضحيات المطلوبة للخروج من عنق الزجاجة . المشكلة اليوم أن النخب بشكل عام لا تتمتع بهذا القدر من المصداقية التي تؤمن لها الثقة الشعبية، بحيث يفتتخ الناس بأن تضحيات اليوم ستقود إلى بر الأمان في الغد المنظور.

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

كما أن عملية الانتقال نحو مجتمع الإنتاج لا تستطيع أن تهتمش الفئات التي اعتادت الاعتماد على القطاع العام لتوظيفها بينما يتم تنفيذ الإصلاحات المطلوبة؛ فلا بد من سياسة تدير هذا التحول بشكل لا يؤدي إلى تحمل هذه الفئات عبء الانتقال نحو اقتصاد ذاتي النمو . ولا بد أن يدرك القطاع الخاص أن عليه تحمل جزء لا يستهان به من هذا العبء ضمن شراكة استراتيجية مع الحكومة، مقابل أن توفر له الدولة المناخ المناسب لخلق فرص العمل، بينما يتم دعم هذه الفئات ليس من خلال المساعدات المباشرة فقط، ولكن من ناحية تمكينها وتعزيز قدرتها على رفع مستواها الاقتصادي وتأمين حاجاتها الرئيسية، كالتأمين الصحي الشامل والتعليم النوعي مثلاً، بحيث تستطيع الاستفادة من نمو فرص العمل المفترض توفيرها من القطاع الخاص، حتى نصل إلى وضع ينعم فيه الجميع باقتصاد ذاتي النمو مستدام.

لن تتم هذه الإصلاحات أيضاً من دون أن ترافقها إصلاحات سياسية، تزيد من مشاركة المواطن الحقيقية في عملية صنع القرار، بحيث لا يشعر أن الحكومة جزء غريب عنه تستهدف قوته اليومي، بدلاً من الشعور أنها تعمل لصالحه ضمن نظام رقابي يحاسب الفاسد ويراقب تنفيذ البرنامج.

تبدو المساعدات الخارجية التي يحصل عليها الأردن بسبب موقعه الجيو-استراتيجي ومواقفه، داعمة للاقتصاد الأردني . لكن هذه النظرة قصيرة المدى، لأن المساعدات أعاققت الحاجة إلى إصلاحات جذرية تمكّن الأردن من الوقوف اقتصادياً على قدميه بشكل مستدام . فوجود هذه المساعدات عبر الزمن كان دائماً ينفى الحاجة إلى القيام بالإصلاحات الضرورية، والنتيجة كانت عدم تشجيع سياسة تقوم على تعظيم الإنتاجية وخلق فرص عمل حقيقية. بعبارة أخرى، كانت كلفة عدم القيام بالإصلاحات الضرورية أقل على المدى القصير من كلفة القيام بها، ولو أنها ستقود في النهاية لنتائج كارثية. كما أن الحكومات المتعاقبة وبسبب ضعف مصداقيتها، لم تصرف الجهد والوقت الكافيين لشرح هذه الأمور بشكل منتظم للناس، لإقناعهم بما يمكن تحقيقه وبشكل مستدام إن طبقت هذه الإصلاحات.

◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.

◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.

لم تعد الحكومة تستطيع الاستمرار في نهجها الريعي بعد أن بلغت نسبة العاملين في القطاع العام ٤٢ % من القوى العاملة، وبعد أن وصل الدين العام وعجز الموازنة مستويات تهدد مستقبل البلد كله . وترحيل المشكلة لم يعد حلاً مقبولاً. الحل الوحيد يكمن في برنامج تتفق عليه مكونات المجتمع كافة، وينفذ من قبل ح كومات ذات مصداقية، لإدارة التغيير بطريقة لا تهمش الفئات متدنية الدخل وتمكنها، بما يؤدي إلى استقرار وازدهار ينعم بهما الجميع.

كل دقيقة نتأخر بها عن ذلك سندفع ثمنها مضاعفاً.

[الغد تم نشر هذا المقال في جريدة](#)

- ◆ يحتفظ ناشر هذه المادة بحقوق الطبع والملكية الفكرية لها.
- ◆ قام الاتحاد العربي للنقابات بتجميع هذه المواد ضمن المواضيع الخاصة بقاعدة بياناته لتسهيل الوصول إليها.